العدد (2067) السنة الثامنة - السبت (12) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أوساط اقتصادية وبرلمانية تطالب بإيجاد بيئة تشريعية داعمة للاستثمار

بغداد/ المدى الاقتصادي

طالبت أوساط برلمانية واقتصادية بضرورة إيجاد بيئة تشريعية داعمة لعملية الاستثمار وقادرة على تفعيل قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته في العام ٢٠٠٩ .

وقال الاكاديمي في الجامعة المستنصرية فاضل عبد النبي لـ(اكانيوز): من المهم للغاية إعادة هيكلة هيئة الاستثمار وتشكيل مجلس يتكون من وزارات الدولة الاقتصادية ويكون لديها صلاحيات عمل واسعة .

وأضاف: أن الوزارات هي الكهرباء والمالية والتجارة والبلديات والأشغال الإعمار والإسكان والتخطيط، فضلاً عن البنك المركزي واللجنة الاقتصادية في مجلس النواب لتسهيل العمل الاستثماري .

وتابع إن المجلس سيكون احد الركائز المهمة التي تنمي قدرة العمل الاستثماري في العراق بما ينسجم مع طموحات الحكومة العراقية في تنفيذ اكبر عدد من المشاريع الاستثمارية الناجحة في البلاد .

وكانت هيئة الاستثمار قد أكدت على أن العام ٢٠١١ سيشهد تطورا ملحوظاً في العمل الاستثماري في البلاد، خاصة في تنفيذ المشاريع الخدمية، مبينة أن مشاريع السكن والخدمات الأساسية ستكون من أولويات عملها.

وأعلنت الحكومة في وقت سابق من الشهر الجاري أنها أوعزت بتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية المعنية بالاستثمار والتنمية التي أهملت بسبب انشغالها في الملف الأمني في السنوات السابقة.

إلى ذلك قال رئيس منظمة استثمار العراق المحلية علي رمضان ، وهي منظمة تعمل على جلب الاستثمار الحكومي إلى رجال أعمال عراقيين أن "قانون ١٣ لسنة ٢٠٠٦ يبدو أنه شرّع فقط للمشاريع الاستثمارية الأجنبية ولم يعط أي اهتمام للمشاريع المحلية". واضاف علي رمضان الصافي إن الحل الأمثل لدعم الاستثمار في العراق، يتمثل بتعديل مجموعة من القوانين التي تتعلق بالإيرادات المالية في المصارف وإنشاء منظومة قوانين متوازنة بين الاستثمار المحلي والأجنبي".

وتابع أن مشكلة الاستثمار في العراق بحاجة إلى دراسة ومراجعة متأنية للشركات الاستثمارية التي تمنح مشاريع مهمة ومراقبة أدائها بشكل دقيق".

ووقعت هيئة الاستثمار الوطنية، في نهاية السنة الماضية، مذكرة تفاهم مع المصارف الحكومية لحماية أموال الشركات الاستثمارية التي تقوم ببناء المجمعات السكنية، ودعت إلى توحيد القرار المركزي المتعلق بمشاريع الاستثمارات للنهوض بواقع تلك المشاريع.

من جانب آخر قال مقرر لجنة تنمية الأقاليم النيابية زياد الذرب لـ(أكانيوز) إن" العراق بحاجة إلى قانون جديد للاستثمار يمنح صلاحيات أوسع لهيئة الاستثمار الوطنية التي يفترض أن تكون المسؤول الوحيد عن مشاريع الاستثمار في البلاد".

ونوه إلى أن "هيئة الاستثمار لم تنجح خلال الفترة الماضية في إقناع الحكومة العراقية بأنها قادرة على استقطاب شركات عالمية معروفة لها خبرة في إنشاء مشاريع الاستثمار في الدول الإقليمية".

وانتقد تفاؤل الحكومة أكثر من الواقع "في تنفيذ مشاريع الاستثمارية غير أن الواقع يشير إلى ضرورة تعديل قانون الاستثمار أو تشريع قانون جديد أكثر حرية وليس فيه بيروقراطية أدارية". وأعلنت هيئة الاستثمار الوطنية في وقت سابق أن العائق أمام استقطاب الشركات الاستثمارية يتمثل بعائدية الأرض وعدم حماية الأموال التابعة للمستثمرين.

وأقرت الهيئة الوطنية للاستثمار عام٢٠٠٦ قانوناً جديداً للاستثمار في العراق، ووفق القانون تعتبر الهيئة مسؤولة عن كافة المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصراً، فيما تكون هيئات الأقاليم والمحافظات مسؤولة عن التخطيط الاستثماري ومنح إجازات الاستثمار في مناطقها واجري عليه مجلس النواب تغيرات واسعة في نهاية ٢٠٠٩.

وأكدت وزارة التخطيط إن المرحلة المقبلة تتطلب جهداً عالي المستوى باتجاه تفعيل الاستثمار المتوقع دخوله في سوق العمل العراقية .

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي أعطى مهلة ١٠٠ يوم للوزراء والمحافظين من اجل تنفيذ الالتزامات والمشاريع الخاصة بتوفير الخدمات وتحسينها.

فيما قللت وزارة النفط من تداعيات توقف التصدير

خبراء لـ(المدى الاقتصادي): وجود بون واضح بين الطاقة التخزينية والقدرة التصديرية

بغداد/ ليث محمد رضا - وكالات

فيما قللت وزارة النفط من تداعيات توقف تصدير النفط عبر أنبوب الخط التركي بعد العمل التخريبي الذي تعرض له الأنبوب أكد خبراء نفطيون وجود بون لافت للنظر بين الطاقة التخزينية والقدرة التصديرية.

وقال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد لـ(المدى الاقتصادي): إن شركة نفط الشمال وضعت سقف خمسة أيام كحد أعلى لإصلاح هذا الأنبوب وبالتالي فنحن نحرص على الاستجابة للفترة الزمنية للتقليل من التأثير على الصادرات وبعد الإصلاح سيتم ضخ كميات إضافية لتعويض النقص.

وأضاف جهاد أن الخسائر المادية ستقتصر على كلفة تبديل المقطع المتضرر و النفط المتسرب نتيجة تفجير الأنبوب ونحاول اختزال الفترة قبل نفاذ النفط الموجود في الخزانات.

وبين جهاد: أن معدل الطاقة التصديرية عبر الأنبوب الشمالي تصل إلى أكثر من ٤٠٠ ألف برميل يوميا، لافتا إلى أن الضخ توقف إلى الموانئ لوجود خزانات للتصدير في موانئ جيهان فالنفط يضخ إلى الخزانات التي يتم التصدير من خلالها.

وأشار جهاد إلى أن استهداف المنشآت النفطية والأنابيب هو استهداف للاقتصاد الوطني والقطاع النفطي، مبيناً أن تعرض القطاع النفطي بعد ٢٠٠٣ لهجمة شرسة انحسرت مؤخرا لكن التحدي مازال قائما.

إلى ذلك قال الخبير النفطي حمزة الجواهري لـ(المدى الاقتصادي): إن تصليح الأنبوب المتضرر يحتاج لأكثر من يومين كحد أقصى أو ينجز في اليوم نفسه إذا ما كان العمل بجدية.

وأضاف الجواهري: أن الطاقة التخزينية إذا ما كانت جيدة ستحد من ضرر الحادث لكن الواقع يقول إن الطاقة التصميمية محدودة مما سبب ضرراً في العملية التصديرية، مبيناً أن الطاقة التخزينية محدودة وان مدة الخمسة أيام كبيرة جداً، وينبغي أن يتم الإصلاح بأقل منها بكثير.

وأوضح الجواهري أن العمليات الإرهابية في المناطق الشمالية ينبغي تلافيها من خلال زيادة الطاقة التخزينية وزيادة الضخ لتوفير كميات اكبر تكفي لتغطي مدة الصيانة.

ولفت الجواهري: بعد كل حادثة استهداف يبدأ الضخ بطاقات عالية قد تصل إلى ٧٠٠ برميل يوميا لتعويض أيام التوقف وينبغي زيادة الطاقة التخزينية بحيث لا تقل عن ثلاثة أشهر وهذه ينبغي أن تكون وفق خطة إستراتيجية للوزارة لرفع طاقات التخزين في الشمال والجنوب وعموم المنافذ التصديرية.

وكان مصدر مسؤول في شركة نفط الشمال قد كشف يوم الخميس الماضي أن عملاً تخريبياً أدى إلى اندلاع حريق أوقف عمليات الضخ عبر الأنابيب المتجهة إلى تركيا مساء الأربعاء، ما يتطلب بين ثلاثة وسبعة أيام لإصلاح الأضرار.

وذكرت وكالة فرانس برس أن مصدراً فضل عدم الكشف عن اسمه قال ان سبب اندلاع الحريق في انابيب نقل النفط ان "التقرير الفني يؤكد وجود عمل تخريبي لكننا لا نستطيع تحديد ما اذا كان ناجما عن انفجار او سقوط صاروخ".

واضاف ان "الكوادر الفنية باشرت منذ صباح الخميس اصلاح الاضرار بانبوب نقل النفط باتجاه ميناء جيهان التركي".

وتابع "نحتاج بين ثلاثة الى سبعة ايام لإصلاح الاضرار، وسيتم استبدال أجزاء من الانبوب".

واشار المصدر الى ان عمليات الانتاج مستمرة في حقول كركوك النفطية وبمعدل ٦٩٠ الف برميل يوميا".ووقع الانفجار بين محافظتي صلاح الدين ونينوى على مسافة ١١٠ كلم الى الغرب من كركوك.ويتم تصدير بين ٤٥٠ و٥٠٠ الف برميل من النفط يوميا عبر هذا الانبوب.

وتقوم شركة نفط الشمال بتخزين كميات كبيرة من النفط لتصديرها عبر خطوط اخرى تحسبا لحالات مماثلة.

وكانت مصفاة بيجي اهم مصافي النفط العراقية شمال بغداد، توقفت عن العمل اواخر الشهر الماضي اثر تعرضها لهجوم مسلح ومقتل اثنين من المهندسين وتفجير احدى وحداتها.

وتعرضت انابيب النفط لعمليات تخريب شمال بغداد خلال الاعوام الماضية، فضلا عن اعمال السرقة.

وينتج العراق ٢،٦ مليون برميل يوميا من النفط، يصدر منها اكثر من مليونين لكن هذه المعدلات ما تزال ادنى من مثيلاتها ابان النظام السابق.

ويشكل النفط ٩٤ بالمئة من عائدات البلاد.

ويملك العراق ثالث احتياطي من النفط في العالم يقدر بنحو ١١٥ مليار برميل بعد السعودية وايران.

ونقلت الوكالة ذاتها عن مسؤول في شركة نفط الشمال قوله إن وقف ضخ النفط لن يؤثر على مستوى الصادرات، حيث أن الاحتياطي في مستودعات ميناء جيهان يكفي لسد الطلب في المرحلة الحالية.

ويأتي توقف الأنبوب الذي ينقل نحو نصف مليون برميل من النفط الخام العراقي إلى جيهان يوميا، فيما تشهد سوق النفط العالمية ارتفاعا كبيرا في الأسعار بسبب تأثرها بالأوضاع في المنطقة العربية، لا سيما القتال الدائر في ليبيا.

وذكرت وكالة رويترز أن خط كركوك- جيهان الذي ينقل ربع صادرات العراق من النفط أغلق بعد الهجوم الذي وقع ليل الثلاثاء الماضي في منطقة الحضر جنوبي الموصل على بعد ٢٨٠ كيلومترا الى الشمال من بغداد.

وتتعرض البنية التحتية النفطية في العراق لهجمات متكررة منذ عام ٢٠٠٣ الامر الذي يعرقل جهود البلاد لتعزيز انتاجها وصادراتها من النفط فوق المستويات التي كانت عليها قبل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في تلك السنة.

بحث المؤتمر السنوي (جيرا ويك)، الخاص بأهم الأحداث والإنجازات على الصعيد الدولي بشأن الطاقة، في مدينة هيوستن الأميركية، والتي بدأت يوم السابع من شهر آذار الجاري الوضع النفطي في العراق، على صعيدي الإنتاج والتسويق.

وقال المبعوث الخاص لمجموعة (أوروآسيا) لوزارة الخارجية الأميركية، السفير ريشارد مورننغ ستار، الذي عاد توا من بغداد بعد زيارة رافق خلالها وزير الطاقة الأميركي دانييل بونيمان بحسب وكالة (اكا) الايطالية : يلعب العراق دور المفتاح على الصعيد الدولي، في مجال النفط، وهو يوفر فرصا عظيمة للإستثمار أمام الشركات الأجنبية .

وأضاف : من الملاحظ أن العراق حدد أهدافاً طموحة لمستقبل إنتاج النفط والغاز، ولكن بلوغ هذه الأهداف، يتطلب رصد مليارات الدولارات للاستثمارات والكثير من رأس الموارد البشرية".

وتابع: بطبيعة الحال ما يزال العراق يواجه تحديات كثيرة، ولكن حدثت خطوات متقدمة في الميدانين السياسي والإقتصادي، وفي الإسبوعين الأخيرين، فقد عاد تصدير النفط ، للمرة الأولى، إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب". وبعد أن ذكر مورننغ ستار بأوضاع الإنتاج النفطي في العراق قبل الحرب، وبأن تصدير النفط ازداد بنسبة ٤٢ في المئة منذ العام ٢٠٠٢ ليبلغ ١,٩ مليون برميل .

وأشار إلى ضرورة العودة إلى العام ١٩٨٩ سعياً لتحقيق مستوىً أكثر ارتفاعاً في الإنتاج، لافتاً إلى وجود الموانع التي تقف بوجه الارتفاع في تسويق النفط العراقي، هو ما يتعلق بمرحلة الانتاج الوسطي المفتقد لغالبية البنى التحية بعد عشرات السنين من الحرب، والعقوبات والإدارة السيئة للبنى الخاصة بالتصدير التي دُمّرت عملياً" وشدّد مورننغ ستار أن العراق يحتاج إلى إعادة بناء وتأهيل كمية هائلة من البنى التحتية، كالأنابيب، والمحطات الضاخّة، والموانئ.

وبين أن العراق رصد في موازنته السنوية أكثر من ٨٠ مليار دولار للبنى التحتية، لبناء الشوارع العريضة (أوتوستراد)، والاتصالات السلكية واللاسلكية، للأمن، والدفاع، ما يعني أن الحكومة (العراقية)، واعية تماما لهذه المتطلبات".

وحول مساهمات الولايات المتحدة الأميركية في هذا الإطار قال مورننغ ستار "نحن، كولايات متحدة أميركية، التزمنا بدعم التنمية في ميدان النفط العراقي. ومنذ العام ٢٠٠٣ استثمرنا ١,٧ مليار دولار، منها ٦٨ مليار دولار وجهت للمساعدة التكنيكية. ونعمل الآن لرفع كفاءات الفعاليات لجميع الشركات الدولية العاملة في العراق، وليس فقط الأميركية". و" أبعد من النفط – يقول مورننغ ستار – العراق يمتلك ١,٣ تريليون متر مكعب من الغاز، وثمة ثروات هائلة في هذا الإطار لمّ تكتشف بعد ما عني أن ثراء العراق سيكون أكبر بكثير".

وكان السفير الأميركي ريشارد مورننغ ستار يتحدث أمام المشاركين في القسم المخصص للـ (Up Stream) لبحث أوضاع ومشاكل التسويق النفطي، والتي نوقشت تحت عنوان (جغرافيات جديدة، استراتيجيات جديدة ومخاطر جديدة)، وشارك في أعمال هذا القسم العديد من المختصين ومجموعات بحوث واستشارات معروفة على المستوى الدولي ومن أبرزهم: المدير المفوض لفريق (بتروفاك) أيمن أصفري، ونائب الرئيس التنفيذي لـ (أميريكاس أوف إيني)، فيديريكو أريسي روتا.

وبدوره قال الرئيس التنفيذي لأميريكاس أوف إيني، فيديريكو أريسي روتا "نحن نعمل في العراق في حقل الزبير النفطي الضخم. ونشعر اليوم بارتياح كبير للنتائج التي تحققت. ونحن كنا الشركة الأولى التي بلغت مستوى للإنتاج يتجاوز المعدل الأساس، والذي يمثل المستوى الأدنى لضمان تغطية التكاليف المدعومة ".

وأشار أريسي روتا إلى أن الإنتاج بلغ ٢٠٠ ألف برميل في اليوم في نهاية العام ٢٠١٠ .

واسطيون يطالبون بانجاز المشاريع الخدمية و مراقبة عمل الشركات

واسط / وكالات

طالب عدد من مواطني محافظة واسط الحكومة المحلية بسرعة انجاز المشاريع التي يجري تنفيذها في مناطق عدة من المحافظة، لاسيما وأن قسما من تلك المشاريع تجاوز الموعد الزمني المحدد لإنجازها، مؤكدين في نفس الوقت على أن تأخذ الحكومة المحلية ممثلة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية دوراً أكبر في مراقبة عمل الشركات المنفذة لتلك المشاريع ومحاسبة المقصرة أو المتلكئة منها.

وقال علي ياسر الخفاجي، وهو أحد سكنة حي الزهراء بالكوت لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) "لا نزال نعاني الكثير من التدني الحاصل في مستوى الخدمات، الأمر الذي انعكس سلبا على حياة المواطن خصوصا وأن أعمال الحفريات السابقة لمشروع المجاري لم تجعل شارعاً على حاله بل حولت كل الشوارع والساحات الى ما يشبه المناطق الريفية بسبب كميات التراب التي ملئت تلك الشوارع".

وأضاف "نطالب كمواطنين بسرعة تنفيذ المشاريع التي تقوم بها دوائر ووزارات الحكومة فضلا عن الشركات والمقاولين المحليين"، لافتا إلى ان "أوضاع الناس باتت صعبة للغاية وسط غياب واضح وتدن كبير في مستوى الخدمات".

ورأى الخفاجي ان "بعض المشاريع التي تنفذها الشركات المحلية هي مشاريع لا تتسم بالكفاءة فضلا عن عدم التزام تلك الشركات بالمواعيد الزمنية المحدد وهذه الطامة الكبرى"، ملقيا باللائمة على "الحكومة المحلية لعدم قيامها بإجراءات تضمن حق مواطنيها من خلال فرض غرامات مالية بموجب القانون على الشركات المتلكئة في تنفيذ المشاريع الموكلة إليها".

فيما قال ضياء الذهبي، وهو معلم في أحد مدارس الكوت، لـ (آكانيوز) "سمعنا بان العديد من الشركات المحلية التي حازت على عقود عمل لتنفيذ مشاريع خدمية مهمة أخفقت في إنجاز تلك المشاريع ضمن المواعيد المحددة لها مثل الشركة المنفذة لمشروع المجاري والشركة المنفذة لمشروع ماء الكوت الكبير مما ولد حرجا للحكومة المحلية أما مواطنيها."

وطالب "مجلس المحافظة وإدارتها بضرورة إدراج كل شركة لا تفي بالتزاماتها في تنفيذ المشاريع من حيث عامل الزمن ونوعية العمل في القائمة السوداء وعدم السماح لها ثانية بالعمل في المحافظة، في مقابل ذلك لا بد من الاهتمام بالشركات التي تحقق تفوقاً نوعياً في تنفيذها للمشاريع ومنحها خصوصية في إحالة مشاريع جديدة".

ويعزو الذهبي "أسباب هذا التلكؤ إلى ما يصفه بعدم الجدية في المتابعة في بعض الأحيان أو عدم إمكانية الشركة المنفذة للمشروع وقلة خبرتها مع وجود نقص كبير في مواردها البشرية وآليات عملها التي يفترض أن تكون متكاملة وجيدة."

وتساءل عباس خضير، وهو مدقق حسابات في إحدى المؤسسات الحكومية قائلاً" أيعقل ان مدينة الكوت وتحديداً مركزها، يفتقر إلى وجود شارع خال من الحفريات ومكسي بالإسفلت"، مؤكداً أن "تراجع الخدمات كان أحد أهم الأسباب التي دفعت بمواطني المحافظة إلى التظاهر خلال الشهر الماضي والمطالبة بإصلاحات مهمة في الحكومة المحلية وإقالة بعض المسؤولين فيها."

وكانت مدينة الكوت، مركز محافظة واسط، قد شهدت في ١٦ من شباط/فبراير الماضي تظاهرة شارك فيها نحو ثلاثة آلاف شخص مطالبين بتحسين الخدمات ومفردات البطاقة التموينية وإقالة بعض المسؤولين في الحكومة المحلية وإعفاء عدد من مديري الدوائر غير الأكفاء، ورافق تلك التظاهرة أحداث عنف وشغب تمثل بإحراق مبنى مجلس المحافظة وكذلك ديوان المحافظة إضافة إلى بنايتي العقود ومركز المعلومات ومنزل المحافظ مع إحراق نحو عشر سيارات حكومية حديثة الصنع كانت تقف في مواقف السيارات بالدوائر المذكورة.

لكن المهندس علي شاكر رأى أن "بعض المشاريع المهمة انيطت إلى الشركات منذ ثلاث سنوات وقد تلكأت كثيراً في عملها كما هو الحال بالنسبة الى مشروع مجاري الكوت الذي يعد المشكلة الأهم والأكبر في المشروع تعطل كثيراً، ما يعطي تفسيراً على أن الشركات الحكومية ربما تكون غير قادرة على تنفيذ مثل هكذا مشاريع." لافتا الى أن بعض الشركات المحلية والمقاولين العراقيين أفضل بكثير من بعض الشركات الحكومية من حيث الأداء والدقة في التنفيذ والمواعيد الزمنية أيضا."

وكان وزير البلديات والأشغال العامة، المهندس عادل مهودر وخلال زيارته الأخيرة إلى محافظة واسط قد منح إحدى الشركات التي تقوم بتنفيذ مشروع مجاري الكوت مهلة أربعة أشهر للنهوض بعملها وبخلاف ذلك هدد بسحب العمل منها وفرض غرامات مالية عليها، كما وجه الوزير بسحب العمل من شركة أخرى تقوم بتنفيذ مشروع ماء ناحية الموفقية بسبب تلكؤها في الانجاز.

بينما يؤكد وليد عبد الله إبراهيم، وهو صاحب متجر لبيع المواد الغذائية في حي الإمام علي بالكوت على "أهمية ان يتماشى إقرار المشاريع مع حاجه المنطقة الفعلية للخدمات وأنه من الأفضل أن تكون الإحالة بالتتابع للمناطق السكينة وليس إحالتها دفعة واحدة لان ذلك يصيب الحركة بالشلل كما يحصل في مدينة الكوت حاليا." محذرا من "الركون لمشاريع تحمل صبغة جمالية أكثر مما تكون خدمية".

وأضاف: صحيح ان هذه المشاريع هي بالتالي تصب في مصلحة المدينة وتضفي جمالية عليها لكن الأولوية في إقرار المشاريع يجب ان تنبع من حاجة المواطن الفعلية والأولى أن تكون لمشاريع البنى التحتية كالمجاري وشبكات الماء والكهرباء ومن ثم التبليط."

من جانبه، أكد وكيل محافظ واسط المهندس محسن طعمة محسن أن "جميع المشاريع التي يجري تنفيذها في المحافظة تحظى بمتابعة يومية من قبل المسؤولين في السلطتين التشريعية والتنفيذية إضافة الى وجود دائرة مهندس مقيم لكل مشروع مهامها متابعة العمل من حيث المواصفات الفنية والالتزام بالمواعيد الزمنية."

وأضاف : كانت لنا خلال الأسبوع المنتهي جولة مع عدد من المسؤولين والمهندسين لمتابعة العمل في مجمل المشاريع التي يجري تنفيذها في مدينة الكوت، حيث أشرنا الكثير من الجوانب السلبية والايجابية في تخصيصات الموازنة الاستثمارية لعدد من الوزارات، وحصلت في بعض تلك المشاريع لاسيما مشاريع وزارة البلديات بعض الإخفاقات.

نوافذ السوق

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠